

مبدئيات



amam_14@yahoo.com

د. خديجة المحميد

رجال المبادئ والمواقف

في زمن يعز فيه وجود الأشخاص الذين تبحث عنهم الشعوب المأزومة والمحرومة لتقودها لسبيل النجاة وتفريج المعضلات، تتجه العقول والقلوب لاستحضار الشخصيات الفذة المهمة في مناسبات نكراها. وفي هذه الأيام من الحرم هذا العام تاتينا نذكرى استشهاد الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب عليهما السلام في ظروف محلية وإقليمية عصيبة بأجواء الاضطراب والاحتقانات الشعبية في ظروف ما ينبعث بالرابع العربي، المتأمل في واقعة كربلاء يستغرب صمود الإمام الحسين عليه السلام بالقلّة من أنصاره وأهله من الرجال والنساء والفتية والأطفال في وجه جيش يزيد بن معاوية، حيث أنهم كانوا يعملون أن مثل ظروفهم نتيجتها القتل والظفر العسكري للجيش الأموي. إذن ما هي الرسالة الحسينية التي أزد سبط النبوة وربيبها أن يوصلها لبني أمته عبر السنين والأيام، تلك الرسالة التي لا يطف مدادها، ولا تبرد حرارتها في النفوس والأرواح المتعطشة للعزة والكرامة وتجسد معالي الخصال المحمدية. الرسالة الكربلائية رغم أنها كانت مشروحة في الخطب الإمام الحسين عليه السلام قبل الواقعة وفي اثنتائها حتى الرمق الأخير، فإن وقائع الإيتار والشجاعة وأخلاقيات الاختلاف والخلاف فيها تلك التي سجلها الإمام وأنصاه هي الأبلغ في منطقتها ولسانها العملي وتأخذ بمجامع قلوب الإنسانية بالإنسان ومشاهدها وتنوع ضروب العطاء فيها بتنوع أفرادها ويبدع صبرهم وثباتهم وتضحياتهم من أجل المبادئ والمثل. عنوان الملحمة قوله عليه السلام: «إني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا مفسداً ولا ظالماً، وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي، أريد أن أمر بالمعروف وأنهاى عن المنكر». لقد جعجع به وجمعه الحر بن يزيد الرياحي على رأس ألف فارس في الطريق من مكة إلى العراق وقد أمره ابن زياد أن يجبس الحسين عليه السلام من الرجوع للمدينة، كان آنذاك يملك الإمام الماء وابن الرياحي وفرسانه يفقدونه فأضر بهم العطش، فاقترضت شهامة السبط أن تسقي أعداءه الحاربيين الذين أتوا يطلبون منه الماء بل سقاهاهم بيديه الكريمتين، وبذله لهم ولخيولهم في وقت ومكان يعز فيه وجوده! وفي اليوم العاشر من المحرم يوم استشهاده نظر إلى الجموع التي تجمعت للفتك به ولم تنفع معها مواعظه وخطبه المبصرة متفكراً كيف سيدخلون النار بقتلهم ابن بنت نبيهم ظلماً وعدواناً فبكى لأجلهم مشفقاً. لقد رسم وصحبه للأحرار أعلى نماذج الثبات على المبادئ في أقسى الظروف وأشدها، وأطلق شعارات تناقلتها الشعوب المتطلعة للعدالة والتي من أبرزها: «مثلي لا يبيع مثله» رافضاً البيعة ليزيد لأنه لا يسلم رقاب المسلمين لمن لا تتوافر فيه شروط العدالة والاستقامة. وشاء الله أن يكون مضمون هذا الشعار نبؤساً للكثير من الثورات الشعبية في العالم الإسلامي عبر التاريخ وإلى يومنا هذا. وما أوججتاً ونحن نستذكر ملحمة أبي عبدالله الحسين عليه السلام إلى ترسيخ ثقافة الثبات على المبادئ وترجمتها إلى مواقف صادقة بعيدة عن الكيل بمكائيل في تقييم الأمور والقضايا والأشخاص، وذلك في وعي عامة المواطنين وقادة الرأي والأحداث من رجال الدولة ونوابها.

الحرف 29



waha2waha@hotmail.com

ذعار الرشيدى

سمو الشيخ ناصر المحمد، اليوم موعد استقبال ديوانيتك واستجد أن وجوها قد اختلفت وغابت عن سجل الحضور الاعتيادي، لا تتبئس سموك فهؤلاء الغياب ليس بالكثير من اتباع تصرف بشري اعتيادي اسمه المصلحة يوم كانت معك يحضرون قبل الموعد بساعات ويوم أصبحوا يرونها مع غريك رحلوا فلا تأسف عليهم لأنهم سقط زند لا حزن عليه. سمو الشيخ ناصر المحمد، كتب عنك ما كتب، وقيل عنك ما قيل، وعارضك كثيرين وأبدك البعض، واتهمت بما هو بك كما اتهمت بما هو ليس بك، وإن كنت أرى أن بعضاً ممن عارضوك أكثر حبا لك من بعض من أيدك وخاصة أولئك الذين ستكتشف اليوم غياهم عن ديوانك العامر.

كنت من بين من كتبوا اعتراضاً على سياسات حكوماتك السابقة وتحديداً آخر حكومتين، وتناولت في مقالاتي بالاعتراض أداء حكوماتك ولم اجنح في كتاباتي لأي قضية شخصية. ساقول ما أعرفه وأترك ما يشاع، وسأتحدث بالدليل بالقرائن، فليس كل اتهام قيل بحق صحيحاً وليس كل دفاع عن حكوماتك كان صحيحاً أيضاً، وستجد من بين من دافعوا عن حكوماتك

بيني وبينك



m.almashan@hotmail.com

محمد المشعان

لا يتورع النواب عن توجيه اللوم إلى أي وزير حول أي قضية خاصة إذا كانت القضية تمس شريحة كبيرة من الناس، ولعل أبرز القضايا التي مرت في البلاد خلال الأسبوعين الماضيين والتي أخذت بعدين شعبياً وسياسياً هي قضية اقتحام مجلس الأمة وما تبعها من أحداث، وكان لوزارة الداخلية خطنان في التعامل مع القضية أولاً لمواجهة أحداث ليلة اقتحام مجلس الأمة وثانياً إلقاء القبض على الشباب المتهمين بالاقتحام واحلتهم إلى النيابة وبين أولاً وثانياً كانت مواجهة رجال القوات الخاصة واستخدام رجالها القوة غير المبررة مع من تجهم من النواب والمحامين والشباب أمام مقر الإدارة العامة للمباحث الجنائية.

مع تلك الأحداث المتسارعة سارع أكثر من نائب إما غضبا أو انتصاراً لتهديد وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود بالاستجواب، وهي تصريحات ظهرت أكثر من مرة وعلى لسان أكثر من نائب وهو امر لا شك حق للنواب التهديد بالمساءلة، ولكن ما لفت النظر في الموضوع ككل هي طريقة تعاطي الشيخ احمد الحمود سياسياً مع كل تلك التصريحات، فلم

باستماتة غائبين اليوم. ما أعرفه أنك تتمتع بصدر شمالي لا يضيق لصغائر الأمور، ومن هذا المبدأ سأتحدث. نعم صحيح أنك لا تتحمل جل أخطاء وقعت بها حكوماتك، وهذا يعرفه القريبون من دائرة القرار جيدا، وقلّة تحدثوا عن تحملك لجزء من الأخطاء لا كلها بعضها جاء بشكل ممنهج مقصود، وبعضها جاء نتيجة ظروف حتمت وقوعها. من لا يعمل لا يخطئ، ومن يعمل في أرضية صراعات سياسية طالحة لابد وأن يقع في الأخطاء تحت مسمى «أضرار جانبية» أو collateral damage كما تعرف بالانجليزية، وفي ظل وجود 4 جهات في الصراع السياسي الكويتي فقد كانت الأخطاء حتمية وليست اختياراً أو رغبة، ويعلم الله ان هذا ليس تبريراً، خاصة انني ارفض الأخطاء مهما كانت المبررات، ولكن ما حصل قد حصل.

7 حكومات في 6 سنوات، وبعدها حصل التغيير، وتوقفت عقارب استمرار الحكومات لتشير البوصلة إلى نهج جديد. كما قلت في مقالة سابقة عنك وكنت جادا فيما أقول فلا أنا انتمي للمعارضة الشخصية ولا الموالة الحكومية العمياء. وهذا جزء من مقالتي أعيدته لتذكير نفسي قبل تذكير القراء: «سمو الرئيس، مجلس

يدخل في جدال تصريحات متبادلة بينه وبين اي نائب، بل قام بالتقصي عن جميع ما اطلقه النواب من تصريحات دون ان يدخل في سجالات فإن وجد أن ما يقوله النواب حقيقي نجاهه بتدخل للإصلاح بهدوء شديد ووفق صلاحياته كوزير للداخلية كما تدخل مثلا في نقل المعتقلين الشباب إلى المستشفى وكما سمح لذويهم بزيارتهم في السجن كنوع من المبادرة الانسانية التي ثمنها النواب أنفسهم الذين هاجموه قبل يومين بعد حادثة مواجهة رجال القوات الخاصة مع المعتصمين امام مقر الادارة العامة للمباحث الجنائية، ولمن لا يعلم، الحمود أمر يومها بتحقيق شامل في الموضوع.

الحمود يتعاطى مع منصبه كوزير للداخلية على ثلاثة أوجه: إنساني بالدرجة الأولى، وقانوني بالدرجة الثانية، وسياسي في الدرجة الثالثة، ولم يأت منذ 6 سنوات لا وزير داخلية او غيره يستطيع تطبيق الواجهة الثلاثة كما يطبقها الشيخ الحمود اليوم، بحنكة سياسية يكاد يتفرد بها عن جميع الوزراء، وفوق هذا كله يقود الحمود بعيدا عن «بروباغندا» الاعلام بحركة إصلاحية داخل الوزارة سنرى

الأمة ضحية كما كان مجلس الوزراء ضحية لمؤامرات سياسية تحاك وتنقض وتبلى فتحاك أخرى وتسقط فتحاك ثالثة ورابعة وخامسة وسادسة، لا تنتهم أحدا، ولكننا لا نبرئ أحدا أيضا، فالجميع أبرياء حتى يثبت لنا العكس. مخطئ حتى أذنيه من يعتقد أن طرفي المعادلة السياسية في الكويت مشكلة من تطبين هما المجلس والحكومة، والغارقون بهذا الخطا هم من هاجموا وسنوا حرايبهم ووجهوا نحو صدور حكوماتك الخمس السابقة وإن لم ينشركهم الحرب فقد شاركناهم التظليل ولو لبعض الوقت. على الجميع أن يعي أن المعادلة السياسية في الكويت مشكلة من أكثر من 12 طرفا ظاهرا وغير ظاهرا من بينها المجلس والحكومة «وما خفي كان أعظم». إلى هنا تنتهي الفقرات الثلاث من مقالتي التي نشرت بعد استقالة حكومتك الخامسة بتاريخ 24 مارس 2009.

ختاما، سمو الشيخ ناصر المحمد، شكرا لك وشكرا منك وشكرا عليك وشكرا إليك بل وشكرا عنك.

وان يأتي الشكر من شخص معارض لسياسات واداء حكوماتك خير من ان يأتي من موال غاب اليوم ولم يحضر ولن يحضر بعد ان غابت مصلحته.

نتائجها خلال الايام القليلة المقبلة. من السهل أن تكون وزيرا في بلد عربي وليس في الكويت فقط، ولكن من المستحيل أن تكون وزيرا شعبيا وفي الوقت نفسه وزيرا تطبيق القانون بحذافيره، والحمود استطاع ان يكون وزيرا شعبيا وفي الوقت نفسه يطبق القانون، ولو كان هناك خلال تلك الاحداث الماضية بين ساحة الإرادة والاقتحام والاعتقالات وزير غير الشيخ الحمود لكان الآن يواجه 600 استجوابا و4000 سؤال برلماني و600 تهديد بالمساءلة. الوزير الحمود طبق القانون نصا في الموقع الذي كان يحتاج نص القانون، ولجأ إلى روح القانون في الموقع الذي احتاج روح القانون، لم يكابر ولم يتنازل فكان بحق الوزير الشعبي الأول في الكويت واستحق منصبه أو أن الموقع استحقه. **● نقطة أخيرة:** لست أرجو من النواب خاصة الشرفاء «القبضة لا» ان يتركوا الرجل يعمل فقد شاهدوا بأعينهم انه مع الشعب وليس ضده، فاتركوه يعمل لأنه - وليست هذه تزكية مني بقدر ما هي أمر واقع - الرجل المناسب في المكان المناسب.



بتلك الكلمات وتقذفونهم بأنهم يدرسون ويعملن في «شقة خاصة»! **●** بالأمس القريب إحدى القنوات الخاصة الكويتية تسببت في الذعر بين أسر الكويت والسبب تصريح في أحد البرامج بأن سفير الكويت في إحدى الدول العربية يطلب من الرعايا الكويتيين ويخص الطلبة بالسفر إلى الكويت لتدهور الحالة في تلك الدولة العربية، والسؤال: من أين مصدركم يا جماعة الخير؟ فقط فرقة إعلامية على الخبير «شعوب».

● كلمة وما نزه: رسالة إلى وزير الإعلام: تطبيق كل من مادة (36) و(37) من دستور الكويت بحذافيرها ونخص منها تطبيق وفق القوانين، «وعساك على القوة».



fahad_almasoud111@hotmail.com

twitter: @fafalmasoud

م. فهد المسعود

تعديل الدوائر.. مشروع أزمة

بداية نبارك للشيخ جابر المبارك تكليفه برئاسة مجلس الوزراء وتشكيل الحكومة، متمنيا له التوفيق والاستفادة من التجارب السابقة وأنا مع مؤيدي إعطائه الفرصة الكافية له للعمل حسب برنامج عمل الحكومة الذي سوف يتفق عليه لاحقا، ولعل من الأمور التي تكون مصدر تازيم للعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هي المراسيم الأميرية ذات الضرورة في حالة غياب مجلس الأمة لأي سبب كان.

فمن المعلوم أن المراسيم الأميرية ذات الضرورة لا تصدر إلا لمشاريع او قوانين تحمل صفة الضرورة والاستعجال تصل لدرجة لا يمكن فيها التأخير الذي يسبب ضررا في مصالح الدولة او المصلحة العامة، على أن يتم التصديق على هذه المراسيم ذات الضرورة عند عودة مجلس الأمة للانعقاد.

فهل مشروع تعديل الدوائر من الضرورة بمكان لإصداره من قبل الحكومة في حال غياب المجلس؟ فهناك حديث يتداول بين أوساط المجتمع السياسي بأن لدي الحكومة نية لتعديل الدوائر الخمس الحالية إلى العشر دوائر او دائرة واحدة فأيا كان التعديل شكلا ومضمونا وايا كانت السليبيات الموجودة في الدوائر الخمس الحالية فهو لا يعد من المشاريع او القوانين التي تحمل صفة الضرورة او الاستعجال لذلك الحديث عنها بحسب تحليلي المتواضع، أما ان الحكومة قد أطلقت بالون اختبار لتتربح وترى ردود الأفعال والتصاريح من قبل النواب والتيارات السياسية ومن ثم تقرر بخصوص المشروع او إن هناك دراسة معدة للتعديل إلى الدوائر العشر وهي الأقرب ولدى الحكومة نية للتعديل في حال غياب المجلس وهنا قد وضعت الحكومة الجديدة نفسها في موضع المواجهة وأزمة حقيقية مع المجلس لأنها، أي الحكومة، ستكون في وضع شبيهة نظرا لأن التعديل جاء في غياب المجلس وسيفسر على انه عبث وتزوير في كشوفات الناخبين وتغيير لإرادة الناخب، وأضف إلى ذلك وبما انه مرسوم لا يحمل صفة الضرورة او الاستعجال لعدم توافر شروطه وضوابطه، لذلك يجب أن يمر هذا المشروع المهم عبر القنوات الدستورية حتى تتم الموافقة عليه من عدمه.

إذا، فعلى الحكومة الجديدة أن تبدأ صفحة جديدة مع المجلس ايا كانت تركيبته وان تكون من أهم أولوياتها مد جسور التعاون مع مجلس الأمة من خلال الواجبات المكلفة بها وان تعمل وفق الأسس والقنوات الدستورية ولتحقيق التعاون المنشود.

attach_hoti@hotmail.com

د.زمن الحوطي

من خارج الكويت وبالتحديد من بلد المليون شهيد «الجزائر»، أثناء تواجدي في مؤتمر الأدياء العرب المقام فيها تسلمت لي رسالة على هاتف من إحدى الوكالات الإخبارية الكويتية نصها: «ان وزير الإعلام سوف يقوم على محاربة الفساد الإعلامي الكويتي»، وهنا استبشرت خيرا من وزير الإعلام الجديد لأننا في الآونة الأخيرة أصبحنا نعيش داخل دائرة فاسدة من الإعلام الفاسد المدفوع الأجر لبعض من يمتلكون أجنداث خاصة بهم لمحاربة الآخرين، وبالفعل أتى الوقت لوقف تلك النوعية التي لا تمت للإعلام بصلة إذا أردنا الارتقاء بالإعلام الكويتي.

اليوم بالفعل أصبحنا بحاجة ضرورية لوقف بعض الأقلام وهي للأسف كثيرة

مهلك سر



الفساد الإعلامي

صحيفة النيويورك تايمز الصادرة في 2012/12/1 قالت: إن نتائج الانتخابات الأولية للمرحلة الأولى من الانتخابات كشفت أن الإسلاميين هم من سيفقد مصر في المرحلة القادمة وأعربت الصحيفة عن دهشتها من نجاح السلفيين حيث كان هذا النجاح مفاجأة غير متوقعة والواقع أن قادة حزب النور أنفسهم لم يكونوا يتوقعون النتائج التي حصلوا عليها، وكان أفضلهم يتوقع حصول حزبه على نسبة مئوية ما بين 10 و15٪ ولكن الواقع جاء بشيء أفضل من ذلك. والسؤال المهم: لماذا حصل السلفيون على هذه النتائج رغم عدم استعدادهم للانتخابات على غرار حزب الإخوان المسلمين؟ في ظني أن الشعب المصري شعب متدين بالفطرة، ولهذا كان من الطبيعي أن يعطي صوته لمن يمثل دينه، وفوق ذلك فإن الظلم الذي عانى منه معظم المصريين خاصة في السنوات الأخيرة دفعهم للبحث عن يخلصهم من الظلم الواقع بهم فلم يكن أمامهم إلا الله عز وجل ثم من يتخذ من الإسلام منهجا له وإذا عرفنا أن الأحزاب الليبرالية والعلمانية وما شابهها لا تلقى قبولا من الشارع المصري لأنها لم تقدم للشعب الخدمات التي يحتاجها، وكان معظمها أقرب إلى التعاطي مع الحكومة السابقة وأهدافها عكس ما كان يفعله الإسلاميون عموما أدركنا سبب لجوء معظم الشعب المصري للبرامج الإسلامية، كما أدركنا لماذا حصل السلفيون على تلك النسبة المفاجأة للجمع. المهم ليس في الوصول إلى البرلمان ثم إلى السلطة بل القدرة على القيام بما يحتاجه المواطن في سائر شؤون حياته وهذا هو الاختبار الحقيقي للسلفيين خاصة ولغيرهم عامة.

وجهة نظر



malharfi@hotmail.com

د. محمد الحر في

السلفيون قادمون

كان حضور السلفيين في الانتخابات المصرية أمرا مفاجئا لكل المراقبين السياسيين والإسلاميين وسواهم، فأغلب السلفيين كما هو مشهور عنهم لا يحذون الدخول في المعترك السياسي، كما أنهم لا يرون أن من حق المرأة الترشح لمثل هذه المناصب السياسية، ولهذا لم يكن للسلفيين المصريين حزب يعبر عن آرائهم السياسية، بل لم يكونوا - حسب علمي - يفكرون في إنشاء أي حزب سياسي، فإذا عرفنا أن حزبهم (النور) لم ينشأ إلا قبل 4 أشهر أدركنا حجم المفاجأة التي أدهشت كل المراقبين للانتخابات المصرية سواء كانوا من داخل مصر أو من خارجها.

صحيفة النيويورك تايمز الصادرة في 2012/12/1 قالت: إن نتائج الانتخابات الأولية للمرحلة الأولى من الانتخابات كشفت أن الإسلاميين هم من سيفقد مصر في المرحلة القادمة وأعربت الصحيفة عن دهشتها من نجاح السلفيين حيث كان هذا النجاح مفاجأة غير متوقعة والواقع أن قادة حزب النور أنفسهم لم يكونوا يتوقعون النتائج التي حصلوا عليها، وكان أفضلهم يتوقع حصول حزبه على نسبة مئوية ما بين 10 و15٪ ولكن الواقع جاء بشيء أفضل من ذلك. والسؤال المهم: لماذا حصل السلفيون على هذه النتائج رغم عدم استعدادهم للانتخابات على غرار حزب الإخوان المسلمين؟ في ظني أن الشعب المصري شعب متدين بالفطرة، ولهذا كان من الطبيعي أن يعطي صوته لمن يمثل دينه، وفوق ذلك فإن الظلم الذي عانى منه معظم المصريين خاصة في السنوات الأخيرة دفعهم للبحث عن يخلصهم من الظلم الواقع بهم فلم يكن أمامهم إلا الله عز وجل ثم من يتخذ من الإسلام منهجا له وإذا عرفنا أن الأحزاب الليبرالية والعلمانية وما شابهها لا تلقى قبولا من الشارع المصري لأنها لم تقدم للشعب الخدمات التي يحتاجها، وكان معظمها أقرب إلى التعاطي مع الحكومة السابقة وأهدافها عكس ما كان يفعله الإسلاميون عموما أدركنا سبب لجوء معظم الشعب المصري للبرامج الإسلامية، كما أدركنا لماذا حصل السلفيون على تلك النسبة المفاجأة للجمع. المهم ليس في الوصول إلى البرلمان ثم إلى السلطة بل القدرة على القيام بما يحتاجه المواطن في سائر شؤون حياته وهذا هو الاختبار الحقيقي للسلفيين خاصة ولغيرهم عامة.